الحرب بيئة حاضنة للإدمان

والشباب هم الضحية

— حالة اليمن —

نبراس أنعم

نيسان (إبريل) ٢٠١٩

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

الحرب بيئة حاضنة للإدمان والشباب هم الضحية

نبراس أنعم

نيسان (إبريل) ٢٠١٩

نبذة عن الكاتب

نبراس أنعم هو باحث ومتخصص في مجال النزاعات وبناء السلام في اليمن، ساهم في تأسيس منظمة مدرسة السلام في اليمن YPS، وهي منظمة متخصصة بالعمل في جانب بناء السلام. تولى منصب المدير التنفيذي فيها على مدار عامين. وحالياً يشغل وظيفة المدير التنفيذي للائتلاف المدني للسلام CAP-Ye، الذي تم تأسيسه عبر مجموعة من المنظمات اليمنية الفاعلة في مجال بناء السلام والتي تسعى إلى وقف الحرب في اليمن.

وجهت له العديد من الدعوات للمشاركة في اللقاءات المتصلة بواقع النزاع في اليمن والتي عُقدت في الأردن وتونس ولبنان وفرنسا والمانيا ومصر والمغرب .إضافة إلى ذلك فهو زميل في برنامج زمالة رواد الديموقراطية (LDF) التابع لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) وبرنامج زمالة السياسات العامة الذي تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بدعم من مجوعة القانون الدولي ,والسياسات العامة (PILPG).

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة رنين! اليمن ٢٠١٩

الملخص التنفيذي:

تدخل الحرب في اليمن عامها الخامس تاركة البلد في وضع مأساوي تعبر عن أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم اليوم، كما وصفتها تقارير الأمم المتحدة، حيث لايزال القتال العنيف مشتعلاً في معظم أرجاء البلاد وفي أكثر من جبهة يصاحبه انهيار متصاعد للمؤسسات الحكومية المعنية بتقديم الخدمات وتحديدا الصحة باعتبارها القطاع الذي تضرر بشكل بالغ ما أفسح المجال أمام إنتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة بشكل غير مسبوق وهي التي كانت قد اختفت من البلاد منذ عقود. إضافة إلى إنهيار قيمة العملة المحلية (الريال) التي فقدت ٥٠ ٪ من قيمتها أمام سعر الدولار[١] ما تسبب في حدوث ارتفاع حاد في أسعار الادوية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية يقابله توقف صرف مرتبات القطاع العام في بعض المحافظات وتسريح ٦٥ ٪ من العاملين في القطاع الخاص من أعمالهم ما أدى إلى أرتفاع معدل البطالة إلى نحو ٧٠٪ من قوة العمل، وخصوصاً بين أوساط الشباب والنساء[٢].

إن هذه الأزمات التي شهدتها اليمن وما زالت تتعاظم مع استمرار يوميات الصراع أضحت تتبعها انهيارات نفسية حادة للأفراد الذين بدوا عاجزين عن تحمل جميع تلك الويلات. ليلجئ الكثير منهم إلى وسائل ظناً منهم أنها قد تخفف من واقع الضغوط النفسية الناجمة عن تبعات الحرب. ومن أبرز تلك الوسائل ظاهرة تعاطي المخدرات إضافة إلى إدمان الأدوية المهدئة التي باتت تنتشر كالوباء متحولة بذلك من دواء إلى داء في مفارقة عجيبة لا تحدث إلآ في بيئة الحرب.

تُكتب هذه الورقة لصالح برنامج زمالة السياسات في اليمن ضمن مشروع "قادة للتنمية" الذي تنفذه مؤسسة رنين!اليمن بدعم من مجموعة القانون الدولي والسياسات العامة (PILPG). تتناول معلومات أساسية عن الأثر النفسي البليغ الذي احدثته الحرب في اليمن، متسببة بتفشي ظاهرة الإدمان التي سنسعى عبر هذه الورقة أيضا إلى تسليط الضوء عليها بشكل أكثر دقة باعتبارها ظاهرة إجتماعية أضحت متفشية في بعض أهم المدن اليمنية، ووجدت في طول أمد الحرب بيئة حاضنة وخصبة لتكبر وتنمو! الامر الذي يستدعي وضع معالجات حقيقية تحد من اتساع هذه الظاهرة، عبر إنشاء مراكز متخصصة لإعادة تأهيل المدمنين في اليمن يصاحبها تعزيز وتجويد الدور الرقابي للسلطات المختصة من خلال مجموعة من الممارسات التي ينبغي على المجتمع المدني المساهمة في تحقيقها، والتي سيتم الإشارة إليها عبر مجموعة من التوصيات في ختام هذه الورقة.

---

(١) عمليات تهريب الدولار تفقد الريال اليمني نصف قيمته ، موقع أسواق العربية ، سبتمبر ٢٠١٨. انظر:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/banks/٢٠١٨/٠٩/٠٣/ممارسات-الحوثي-تفقد-الريال-اليمني-نصف-قيمته

(٢) البطالة ترتفع الى ٧٠٪ في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط ، فيينا ، نوفمبر ٢٠١٧. انظر:
https://aawsat.com/home/article/١٠٩٦٨٦١/البطالة-ترتفع-إلى-٧٠-في-اليمن

في زمن الحرب أدوات آخرى تفتك بالمجتمع بدون سلاح:

منذ العام ٢٠١٤ واليمن تشهد حرب عنيفة لم تترك أحداً دون أثر بليغ في روحه أو جسده أو ماله، فضحايا هذه الحرب لم يقتصروا فقط على أولئك الذين سقطوا قتلا وجرحى والذين قدرتهم الأمم المتحدة في آخر إحصاءاتها بنحو ٧٠٠٠٠ قتيل منذ مطلع العام ٢٠١٦ فقط، وليسوا إيضا أولئك الذين صاروا ضمن قوائم المشردين أو النازحين المُقدرين أيضا من قبل الأمم المتحدة بنحو ٤,٣ مليون فرد[٣]، أي ما يعادل ١٥ ٪ من إجمالي سكان اليمن تركوا منازلهم هربا من الحرب. بل أن هناك ضحايا آخرون معظمهم من فئة الشباب، ربما لم تمط عنهم الحرب لثام المعاناة بعد، وهم أولئك الذين صاروا مصابين بصدمات نفسية بالغة وصل عددهم بحسب تقديرات غير رسمية إلى ما يقرب من ٥ ملايين شخص[٤] بعد أن كان عددهم لا يتجاوز ١,٥ مليون شخص قبل اندلاع الحرب[٥] .

إن تبعات الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الفرد والناجمة عن النزاعات المسلحة ليست بالشيء الهين الذي يستدعي اهمالها وتجاهلها كما هو حاصل اليوم في اليمن[٦]. فالكثير من الدراسات التي تتناول جانب الصحة النفسية في البلدان النامية التي تعاني من اضطرابات سياسية ونزاع مسلح [٧] تشير إلى إن الاضطرابات النفسية التي يحدثها الصراع على واقع الافراد المنتمين إلى تلك البلدان، وتحديدا فئتي البالغين والشباب تظهر من خلال أربعة أنماط سلوكية وحركية:

- اضطرابات تعاطي المخدرات، وإدمان المسكنات الافيونية والمؤثرات العقلية.
- الإكتئاب .
- انفصام الشخصية.
- اضطرابات في عملية النمو.

---

(٣) فبراير ٢٠١٩. OCHA، تقرير الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٩،مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية انظر: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/٢٠١٩_Yemen_HRP_V٢١.pdf

(٤) :اليمن: ٥ ملايين مواطن يعانون اضطرابات نفسية ، صحيفة الشرق القطرية ، مايو ٢٠١٨. انظر https://www.al-sharq.com/article/١٢/٠٥/٢٠١٨/اليمن-٥-ملايين-مواطن-يعانون-اضطرابات-نفسية

(٥) :عبده سيف الرعيني، الامراض النفسية التحدي الأكبر والأخطر في اليمن، صحيفة الجمهورية ، فبراير ٢٠١٥. انظر https://www.yemeress.com/algomhoriah/٦٧٥٢٦?fbclid=IwAR١B٠٤٨IUrtUk٥Z٥eKDSFOhPk٢rQ٤Z٨vK LT-Vg٦JAN٣--bNBb٩٦xihAcGuM

(٦) :أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهملة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر ٢٠١٧. انظر http://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/٥١٧٧

(٧) The need for treatment evidence for common mental disorders in developing countries, Cambridge University Press, Psychological Medicine ٧٤٦–٧٤٣ ,٣٠ ,٢٠٠٠.

صحيح أن الحرب في اليمن لم تخضع للدراسة والبحث بالقدر الكاف الذي يتيح لنا الحصول على معلومات دقيقة حول تلك الانماط، إلا أن الآثار المدمرة على الصحة النفسية لعدد كبير من اليمنيين كان الشاهد في التعرف عليها. ففي الدراسة التي نُشرت في العام ٢٠١٨ من قبل مجلة " The Lancet " للطب النفسي في جنيف، جرت الإضاءة على حجم الكارثة التي احدثتها الحرب على واقع النمو الطبيعي في اليمن. فبحسب المؤشرات التي أوردتها المجلة الطبية ذائعة الصيت، فإن الأمراض النفسية والعقلية التي احدثتها الحرب أدت إلى وقوع اضطرابات في معدل نمو الفرد اليمني الذي أحتل المرتبة الثانية في هذا المؤشر من بين دول المنطقة بعد أفغانستان، فمتوسط العمر المتوقع للنساء في اليمن وصل إلى ٤٨,٦ سنة في العام ٢٠١٧ بعدما كان ٥٩,٨ في العام ١٩٩٠، كذلك الرجال الذين وصل متوسط أعمارهم في العام ٢٠١٧ الى ٤٨,٥ بعدما كان ٥٧,٥ في العام ١٩٩٠ [٨].

صحيح أن تلك الأرقام تثير الفزع لكنها لا تثير الغرابة، فتقارير الأمم المتحدة التي تُنشر بشكل دوري كل سنة تتقارب مع فرضية تلك النتائج أيضا، فبحسب مؤشر السعادة العالمي الصادر عن الأمم المتحدة بالتعاون مع معهد الأرض بجامعة كولومبيا الأميركية، يوضح أن اليمن لا يزال يقبع في ذيل المؤشر دون أي تقدم للعام الثالث على التوالي[٩] (٢٠١٦ – ٢٠١٧ – ٢٠١٨) إضافة إلى ما اشارت إليه منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في ٥ مارس ٢٠١٨ من تصدر اليمن معدلات الانتحار في المنطقة العربية بواقع عدد ٨,٥ حالات إنتحار لكل ١٠٠ الف شخص.

يضاف إلى كل ذلك الحجم الذي نالت منه الحرب من الأعراف الاجتماعية في اليمن، وهو البلد الذي لطالما عُرف بتماسكه الاجتماعي استنادا لطبيعته القبلية المنتشرة بشكل أوسع في الأرياف التي يقطنها حوالي ٧٠ ٪ من سكان الجمهورية اليمنية. ومن الآثار المنعكسة عن ذلك الإنهيار، زيادة حالات العنف الأسري الذي أدى إلى ارتفاع قضايا الاسرة في المحاكم اليمنية الأمر الذي نتج عنه ارتفاع بشكل غير مسبوق لمعدلات الطلاق، ومنها مظاهر الطلاق السريع الذي يعقب زواجًا لا يستمر إلا لشهور قليلة [١٠] علاوة على ما سببته الحرب من أرتفاع لمعدلات الإجهاض بين النساء رغم العادات والقوانين الصارمة التي تحظر هذا النوع من العمليات في اليمن. فالإجهاض ممارسة محرمة تتم في الخفاء ولا يناقشها أحد. وعادةً يسمح بها فقط خلال الأشهر الأولى من الحمل إذا كانت صحة الأم في خطر، أو إن كان هناك خطر ظهور عيب خلقي أو في حالات الاغتصاب. لكن الكثير من التقارير أشارت عن خبراء في

---

(٨) GBD ٢٠١٧ DALYs and HALE Collaborators , ٢٠١٧-١٩٩٠: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study ٢٠١٧, Lancet ٣٩٢: ١٨٥٩-١٩٢٢; ٢٠١٨.

(٩) تقرير: سوريا واليمن في ذيل مؤشر السعادة العالمي ، موقع العربي الجديد، مارس ٢٠١٤. : انظر https://bit.ly/٢L٥ceGA

(١٠) فبراير ٢٠١٩. ، altra تقرير: ارتفاع معدلات الطلاق في اليمن.. وجه خفيّ من مآسي الحرب، خالد عبدالواحد، موقع صوت انظر: https://bit.ly/٢S٨JtxR

الصحة إلى أن المزيد من النساء اليمنيات يرغبن بالإجهاض لأسباب كثيرة أبرزها الحالة الاقتصادية والنفسية المزرية التي لا تسمح لهن بالحصول على مزيد من الأطفال[١١]. لذلك وفي سبيل الانفصال عن واقع ومرارة الحرب وآثارها أصبحت السبل السلبية متاحة أمام اليمنيين ، الذين لجأ كثير منهم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨- ٣٥ عاما بحسب تقديرات رسمية [١٢]، إلى تعاطي المخدرات وإدمان المسكنات.

من جحيم الحرب الى تعاطي الموت:

في البيئات التي تشهد أزمات وحروب، يتحوّل الإدمان مظهراً من مظاهر تردّي الأحوال العامة. وفي حين راحت المواد المخدّرة بأنواعها المختلفة تنتشر في اليمن أكثر فأكثر، يتخوّف المعنيّون من تبعاتها على المجتمع اليمني المتأزم نتيجة الحرب. فعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست جديدة بالمطلق ولا يسلم منها أي مجتمع في العالم، إلا انها مؤخرا انتشرت بشكل مُلاحظ بين اليمنيين، من بينهم طلاب مدارس متوسط أعمارهم يتراوح بين ١٢ – ١٥ عام، ما يعني أنه ولأول مرة يكون متعاطي المخدرات صغيرا نسبيا مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة بحسب الشبكة العالمية المعلوماتية عن المخدرات (GINAD) [١٣]، كما أنه بات شائعاً أيضا تعاطيه في الأوساط الشبابية من بينها بعض الأوساط المثقفة، باعتباره رمزاً للتمرّد والانفصال عن القيم التقليدية للمجتمع، وطقساً "ثقافياً " و "ثورياً" في تلك الأوساط.

إن جميع ذلك يحدث بالتوازي مع صدور إحصائياتٍ بداية العام ٢٠١٩ نشرتها وسائل إعلام رسمية تفيد بأن العام ٢٠١٨ كان من أكثر الأعوام التي شهدت فيها تجارة المخدرات نشاطاً ملحوظاً. فبحسب تقرير صادر عن وزارة الداخلية فقد تم خلال العام ٢٠١٨ ضبط ما يقرب من ٤٠ طناً و٨٩٤ كيلو جراماً من الحشيش المخدر. أي ما يعادل حجم ما تم ضبطه في خلال الأعوام من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٠ [١٤]. وأوضح التقرير الصادر في شهر يناير الماضي من أنه تم ضبط ٤٦ ألفاً و٧٠٨ حبات مخدر و ألف و ٢١٣ أمبولا من مادة البيثدين المخدرة في ١١٢٣ قضية تنوعت بين الاتجار والتهريب والترويج تم فيها ضبط ١٩٦٠ متهما تم إحالتهم إلى النيابة العامة. مع إشارة التقرير إلى أن إجمالي ما تم ضبطه خلال الأعوام ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ و ٢٠١٧ م من مادة الحشيش المخدر بلغ ١٦ طناً و ٥٦١ كيلوجراماً[١٥].

---

(١١) :انتشار الإجهاض بين النساء في اليمن.. وهذه أبرز الدوافع رغم العادات الصارمة، إسماعيل الحلو، شبكة إرام الإخبارية ، مايو ٢٠١٧. انظر https://www.eremnews.com/news/arab-world/yemen/٨٢١٠٦٢

(١٢) https://bit.ly/٢HLUrSL :تقارير : تصاعد مخيف لتجارة المخدرات في اليمن، صحيفة الدستور، الأردن ، فبراير ٢٠٠٨. انظر

(١٣) https://www.ginad.org/ar/world/countries/١٧٠/yemen

(١٤) :بدون مركز معالجة للأدمان...اليمن في مواجهة المخدرات، مهيب زوى ، صحيفة اخبار اليوم ، يونيو ٢٠١٢. انظر http://www.akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=٥٥٩٠٥

(١٥) http://www.sabanews.net/ar/news٥٢٥١٠٦.htm

يُشار إلى أن الأرقام الواردة سلفا لا تشمل جميع مناطق الجغرافيا اليمنية التي انقسمت بفعل الحرب لتصبح تحت إدارة سلطتين مركزيتين، الأولى في صنعاء والسلطة الأخرى في عدن التي تُعلن وزارة الداخلية التابعة لها باستمرار عن ضبط كميات كبيرة من الحشيش والحبوب المخدرة في مناطق مختلفة خاضعة لسيطرتها، دون الإفصاح عن حجمها ومصدرها، ما يوحي بازدياد المتاجرة بالمواد من قبل أشخاص وجدوا في تلك المناطق بيئة خصبة لترويجها بين فئة الشباب بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي عصفت بالبلاد جراء الحرب الدائرة.

على سبيل المثال في مدينة عدن التي يشكوا فيها الأهالي من رواج تعاطي هذه المواد بين أوساط شباب المدينة، تسببت الخمور السامة التي تحوي مادة الكيروسين في وفاة ٢٠ شاب على الأقل داخل مستشفيات المدينة في أكتوبر من العام الماضي، وهي القضية التي انتشرت في كل أرجاء اليمن خلال العام الماضي كقضية رأي عام.[١٦] كذلك لا ينفك المسؤولين في مدينة حضرموت الساحلية من الحديث عن هذه الظاهرة التي استفحلت بين فئات المجتمع الحضرمي بشكل غير مسبوق خاصة صغار السن

المكان الجغرافي	العام	كمية المضبوطات (حشيش / حبوب مخدر)	إجمالي القضايا	إجمالي المتهمين
اليمن	٢٠٠٤	٦ طن	٤٢ قضية	٧٥ متهم
اليمن	٢٠٠٧	١٥ طن	٤٠ قضية	٢٢٥ متهم
اليمن	٢٠٠٨	٢٧ طن حشيش + ١٣ مليون حبوب مخدر	١١٣ قضية	٢٥٢ متهم
اليمن	٢٠١٣	٥ طن	٣٨٧ قضية	٥٢٢ متهم
(جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة الإنقاذ في صنعاء)	٢٠١٨	٤٠ طن + ٤٧٩١٢ الف حبوب مخدر	١١٢٣ قضية	١٩٦٠ متهم
مدينة حضرموت (الواقعة ضمن نفوذ الحكومة الشرعية)	٢٠١٨	(لا توجد إحصائيات)	٢١٠ قضية	٣٥٢ متهم

يبين هذا الجدول حجم انتشار المخدرات في اليمن خلال ٥ فترات زمنية متباعدة طبقا ل إحصاءات رسمية

(١٦) Grapes of wrath: Deadly bootleg alcohol is flowing through Aden, Middle East Eye , ٢٠١٨ Oct. https://www.middleeasteye.net/news/grapes-wrath-deadly-bootleg-alcohol-flowing-through-aden

من الشباب، في ظل تطور وسائل وطرق الترويج لها، وتعدد طرق تهريبها ودخولها إلى البلد، وهو ما دفع أفراد المجتمع بالمناداة بتفعيل عقوبة الإعدام على المروجين والتجار، الذين يتلاعبون بأرواح الشباب الأبرياء من الجنسين – حسب تعبيرهم [١٧].

إنتقال اليمن من محطة عبور للمخدرات إلى دولة متأثرة بالمخدرات:

رغم صعوبة تحديد عدد مدمني المخدرات والمؤثرات العقلية في اليمن بشكل دقيق؛ لعدم وجود احصائيات رسمية بذلك، إلا أن كمية المخدرات المضبوطة في العام ٢٠١٨ م تعكس حجم رواج تلك المواد بين أوساط اليمنيين. فبحسب الأرقام الواردة في الجدول السابق، زادت قضايا المخدرات في اليمن بنسبة ٣٠٠٪ مقارنة بفترة ما قبل الحرب، وهي نسبة أقل من تلك التي في المملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكثر الدول تأثر بالمخدرات على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث زادت حجم قضايا المخدرات فيها بنسبة ٢٦٤ ٪ على مدار ١٧ سنة [١٨].

هذه المقارنة تعطي مؤشراً من أن اليمن وانعكاساً لواقع الحرب الدائرة فيها لم تعد في خانة " دول عبور المخدرات " كما صنفها تقرير المخدرات العالمي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة [١٩]. بل أنها أصبحت ضمن قائمة الدول المتأثرة بالمخدرات، الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة في سبيل الوقاية والحد من آثار هذه الظاهرة والمتمثلة في تزايد نسبة القضايا الجنائية المرتبطة بسبب الإدمان وآثاره النفسية .

تنامي معدلات الجريمة في اليمن بسبب الإدمان:

أن البحوث الدولية التي جرت خلال حقبة جيل كامل من العاملين في جانب الجريمة، قادت إلى تحديد ثلاثة روابط رئيسية بين المخدرات والجريمة [٢٠].

١. **جريمة العقاقير النفسانية:** وهي جرائم العنف التي ترتكب تحت تأثير المخدرات.

٢. **جريمة " الاقتصادية الاجبارية ":** وهي الجرائم التي يرتكبها متعاطي المخدرات من أجل القيام بدعم نفقات استهلاكهم لتلك المواد.

---

(١٧) :المخدرات تغزو حضرموت: المناطق الشرقية الأكثر تهريباً، موقع عدن السبق، نوفمبر ٢٠١٨. انظر
https://www.adensbq.com/news/١٠٦٢٢

(١٨) https://bit.ly/٢ZB٠lMp :قضايا المخدرات زادت ٢٦٤٪ بالسعودية خلال ١٧ عاما، قناة الجزيرة، فبراير ٢٠١٧. انظر

(١٩) World Drug Report , United Nations Office on Drugs and Crime UNODC ,٢٠١٧.
https://www.unodc.org/wdr٢٠١٧/field/Booklet_١_EXSUM.pdf

(٢٠) :تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، الأمم المتحدة، ٢٠١٣. انظر
https://www.incb.org/documents/Publications/AnnualReports/AR٢٠١٣/Arabic/AR_٢٠١٣_A.pdf

٣. **الجرائم المنظمة:** وهي أعمال العنف التي تقع على سبيل المثال نتيجة النزاع على " موقع نفوذ "، أو العراك الذي يتم بين المتعاطين والبائعين على صفقات تجنح إلى الإخفاق.

تشير وقائع الاحداث في اليمن مؤخراً إلى شيوع جرائم العنف التي ترتكب تحت تأثير المخدر، كجرائم القتل والاغتصاب. إضافة إلى الجرائم التي ترتكب تحت تأثير المخدر لصالح شراء تلك المواد كجرائم القتل والسرقة، ليندرج هاذين الصنفين من الجرائم ضمن الرابطين الأول والثاني من الروابط الثلاثة المتعلقة بارتباط الجريمة بالمخدرات.

ووفقا لإحصائيات أممية نشرت في العام ٢٠١٧ ، فلقد تسببت الحرب في تزايد معدلات العنف القائم على النوع وسط الأطفال، والذي زاد بمقدار ٦٣٪ عما كان قبل أندلاع النزاع. وبحسب تلك الأرقام، فقد تم الإبلاغ منذ إندلاع الحرب في اليمن عن ١٠ آلاف و٨٠٦ حالة اغتصاب، وحوادث أخرى لم يتم الإفصاح عنها ضد الفتيات والنساء[٢١].

في أغسطس من العام ٢٠١٧ تمت إدانة الشاب (ح . س)، الذي يبلغ من العمر اثنين وعشرين عاما باغتصاب وقتل ودفن فتاة عمرها أربعة اعوام ونصف، بحسب ما أكده القاضي راجح عز الدين خلال عملية الإعدام التي عُدّت الثانية في قضية مشابهة خلال أسبوعين أمام حشد كبير في أحد ميادين العاصمة صنعاء [٢٢]. كذلك ما تزال مدينة عدن جنوبي البلاد تشهد حالة من الغليان الشعبي نتيجة مقتل الشاب رأفت دمبع أحد شهود عملية اغتصاب طفل منطقة المعلا ذي التسع سنوات، والذي أثيرت قضيته بوسائل الإعلام وحشد لها نشطاء حقوقيون [٢٣].

رغم صعوبة التعرف على الجرائم المتصلة بتعاطي المخدرات في اليمن باعتبارها جرائم متعلقة بالشرف، إلا أن مسؤولين في إدارة مكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية اليمنية، أشاروا إلى إن شيوع هذا النوع من الجرائم الجنائية المتمثل في الاغتصاب يعود بدرجة كبيرة إلى تعاطي مرتكبيها للمخدرات والأدوية المخدرة أثناء ارتكابهم للجريمة ،وطبقا لحديثهم أثناء إعداد هذه الورقة، فإنه ومنذ بداية الحرب توالت حالات الإبلاغ على جرائم الاغتصاب التي تتم بشكل كبير تحت تأثير تعاطي أما الكحول أو الأدوية المخدرة المُباعة من قبل بعض الصيدليات دون روشته طبية من قبل الطبيب المختص.

---

(٢١) UNFPA، تقرير: وضع النساء في سن الإنجاب يتدهور في ظل الصراع وانعدام خدمات الصحة الإنجابية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ابريل ٢٠١٧. انظر: https://news.un.org/ar/story/#٢٧٥٥٠٢/٠٤/٢٠١٧.WXehTAum٣qA

(٢٢) أغسطس ٢٠١٧. انظر euro news، اليمن: اعدام شاب وتعليقه على رافعة لتورطه باغتصاب وقتل طفلة ،وكالة الانباء الأوروبية: https://arabic.euronews.com/١٤/٠٨/٢٠١٧/man-convicted-of-raping-and-murdering-٥-year-old-is-executed-in-yemen

(٢٣) احتجاجات شعبية في شوارع عدن للتنديد بمقتل الشاب رأفت دنبع ولجنة التحقيق تباشر عملها، موقع نبض الشارع ، مارس ٢٠١٩. انظر: https://bit.ly/٢ML٥foa/

تعاطي الأدوية المخدرة يرهق الشباب والمؤسسات العامة في اليمن :

نتيجة رخص ثمنها مقارنة بالمخدرات يزداد إقبال متعاطي العقاقير المخدرة والذين يطلق عليهم لقب "المُحببين" أو "المكَّرعين"، على شراء تلك الادوية، التي تحوي مواد مخدرة بنسب معينة وتصنف ضمن الادوية النفسية والمهدئة من الصيدليات ومخازن الادوية في مخالفة واضحة لشروط ترخيصها وفق قانون الصحة اليمني الذي يمنع الصيدليات من بيع تلك الادوية دون روشته طبيب، ومن أبرز تلك الأصناف التي يكثر الاقبال عليها من قبل المتعاطيين: الكودايين الذي يُعد علاج للسُعال، والديزبام، الكبتاجون، المورفين، الترامادول، الاوبرفال، البرازمول، وعلاج الانكولوجي الخاص بعلاج الأورام.

بحسب تقرير المخدرات العالمي الصادر في العام ٢٠١٧ فإن متعاطي المخدرات دائما ما يسعى للحصول على وصفات طبية " روشتة علاج " من أجل الاستعمال الغير طبي للعقاقير المخدرة، أو الحصول على تلك العقاقير بدون وصفة طبية[٢٤] ، وهو ما أكدته شبكة أريج للصحافة الاستقصائية التي أعدت دراسة إستقصائية حول ذات الأمر في مدينة عدن، حيث توصلت الدراسة إلى أن خُمس الصيدليات المرخصة لها بمزاولة المهنة في المدينة لا تمانع في صرف مثل هذه الأدوية ذات التأثير التخديري الإدماني لمتعاطيها، وسط ضعف رقابة مكتبي الصحة بالمحافظة والمديريات، وتعطيل سن قانون لتنظيم هذا القطاع وتضارب في الصلاحيات بين الهيئات التنظيمية والرقابية الرسمية[٢٥].

في صنعاء يتفق المسؤولين في الهيئة العامة للأدوية مع نتائج تلك الدراسة، والمتعلقة بضعف عنصر الرقابة على صرف تلك الادوية التي ينبغي مرورها بسلسلة من العمليات عبر ١٠ جهات مختصة بموجب القانون، لكنهم أشاروا في محضر حديثهم للسبب الرئيسي لتنامي عملية بيع تلك الادوية عبر الصيدليات والذي يرجع لسببين:

١. إنتشار العديد من الصيدليات العاملة دون تراخيص رسمية.

٢. شيوع مزاولة مهنة الصيدلة من قبل أشخاص لا يوجد لديهم ترخيص بمزاولة المهنة من قبل المجلس الطبي نتيجة عدم دراستهم لهذا التخصص .

وهو ما يؤكده أيضا المسؤولين في الإدارة العامة للصيدلة التابعة لوزارة الصحة في صنعاء، المعنية بإصدار تراخيص فتح الصيدليات، الذين تحدثوا عن ظهور عدد كبير من الصيدليات منذ بداية الحرب دون حصولها على أي تراخيص رسمية لمزاولة المهنة. لكن الصيدليات لا تتحمل لوحدها وزر توفير

---

(٢٤) World Drug Report , United Nations Office on Drugs and Crime UNODC ,٢٠١٧.
https://www.unodc.org/wdr٢٠١٧/field/Booklet_١_EXSUM.pdf

(٢٥) العربي الجديد" يكشف: صيدليات تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في اليمن، موقع العربي الجديد،"
ابتهال الصالحي، يوليو ٢٠١٥. انظر: https://bit.ly/٢Zziluy

العقاقير المخدرة بأيدي المدمنين، فالمستشفيات أيضا تتحمل جانب من المسؤولية وإن كانت المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الصيدليات، فبعض المدمنين يتعاطون العقاقير التي تستخدم في التخدير أثناء إجراء العمليات الجراحية داخل المستشفيات، ما يطرح تساؤلا حول كيفية قدرتهم على الوصول إلى ذلك النوع من العقار والذي لا تستطيع المستشفيات توفيره إلا عبر الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية (يدكو)؟ إضافة إلى ذلك فإن الأطباء في المستشفيات لا يقوموا بدورهم الكافي في توعية المرضى أثناء اعطائهم لتلك العقاقير من مخاطر الإدمان عليها، وهو ما يتيح لأولئك المرضى فرصة مواصلة استخدامها وصولا إلى إدمانهم عليها.

سجن المدمنين لغياب مراكز إعادة تأهيلهم:

حتى اليوم لايزال من الصعب معالجة المدمنين صحياً وإعادة تأهيلهم اجتماعيا ليعودوا أفراداً صالحين نتيجة عدم وجود مراكز لمعالجة وإعادة تأهيل أولئك المدمنين فيها. كما أن تكاليف معالجة المدمنين في الخارج لا تتناسب مع إمكانيات العديد من اليمنيين، حيث يقدر بعض المختصين كلفة علاج الإدمان بأكثر من ١٥ ألف دولار دون الأدوية التي هي غالية الثمن، فالمدمن يخضع للعلاج على مدار ٦ أشهر وإذا لم يخضع للفترة كاملة فإن الإدمان يعود من جديد. [٢٦] وما يزيد من حجم المعاناة، هو إنخفاض عدد الأطباء النفسيين الذين يزاولون المهنة داخل اليمن، فقد توصل مسح أجرته منظمة الصحة العالمية في اليمن أنه من بين ٣,٥٠٧ منشأة صحية، تبقى الخدمات المتعلقة بالأمراض " غير سارية وظروف الصحة النفسية " غير متوفرة إلا في ٢١٪ من المنشآت الصحية،كما أشار المسح إلى نقص في عدد الأطباء النفسيين في اليمن منذ بداية النزاع، والذين قدرتهم الصحة العالمية في تقرير سابق ب ٤٠ طبيبا نفسياً معظمهم في صنعاء، في حين أشار مدير برنامج الصحة النفسية في وزارة الصحة في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٦ إلى وجود ٣٦ طبيبا فقط[٢٧].

أمام هذا العجز في معالجة متعاطي المخدرات يلجأ الكثير من أولياء الأمور إلى التقدم بطلب إلى الشرطة من أجل احتجاز أبنائهم المدمنين في السجن، تجنبا للشكاوي والمشاكل التي يقدمون عليها. وهو ما يفاقم المشكلة ولا يضعها في خانة الحل! فالسجون اليمنية لا تمتلك مراكز لإعادة تأهيل السجناء المدمنين ومن الظواهر التي أضحت معروفة في السجن أن المتعاطين للحبوب المخدرة يتحولون داخل السجن إلى امتهان السرقة "نشالين " ، إضافة إلى أنهم يحتكون مع السجناء الأجانب ممن يمتلكون خبرات كبيرة في مجال تعاطي وتجارة المخدرات (من جنسيات مختلفة مثل السعودية،

(٢٦) :حرب المخدرات في اليمن، تحقيق استقصائي، وكالة الانباء اليمنية سبأ، فبراير ٢٠٠٩. انظر https://www.yemeress.com/sabanet/١٧٦٥٣٦

(٢٧) أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهملة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر ٢٠١٧: http://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/٥١٧٧. انظر

الكويتية، الأفغانية، الباكستانية، الإيرانية، الهندية، المصرية) ويستفيدون من خبراتهم نتيجة أن السجون في اليمن مختلطة ما يشكل خطورة على واقع المجتمع في حال خروجهم من السجن [٢٨].

يشير تقرير "نظام السجون في اليمن" الذي صدر في سنة ٢٠١٥ والذي نفذه معهد السلام الأمريكي على مدار ثلاث سنوات إلى أن الحشيش والخمور والحبوب المخدرة شائعة التواجد داخل السجون اليمنية، وأضاف التقرير الذي قام فريقه بزيارة ٣٧ مقر احتجاز في ٦ محافظات يمنية لتقييم الأداء التنظيمي والبنية التحتية ووضع السجناء والامن من أن حراس السجون بالإضافة إلى المحتجزون ضالعين بتهريب تلك المواد إلى داخل السجن، فبحسب التقرير اشتكى المسجونون في السجن المركزي في المكلا من الدور الذي يلعبه الحراس في تهريب هذه المواد إليهم، وفي تغير مثير للأدوار، ذكر المسجونون أنهم اضطروا إلى تفتيش الحراس عند دخولهم إلى المنشأة للتأكد من عدم حيازتهم لأي مواد مخدرة أو حشيش[٢٩] .

(٢٨) http://www.sabanews.net/ar/news١٧٦٥٣٦.htm

(٢٩) تقرير استقصائي: السجون في اليمن، فيونا مانغان بالاشتراك مع إيريكا غاستون، المعهد الأميركي للسلام، ٢٠١٥. انظر: https://www.usip.org/sites/default/files/PW-١٠٦Prisons-in-Yemen-Arabic.pdf

التـوصيـــات :

من الصعب العثور على معلومات تفصيلية عن تعاطي المخدرات في اليمن، لكن المتاح من المعلومات عبر هذه الورقة يظهر عمق وتشابك المشكلات التي تسببت بها الحرب لصالح تعاظم الاضطراب النفسي لدى اليمنيين مما أدى إلى شيوع ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان على العقاقير الطبية المخدرة. بالمقابل فإن تحليل تلك المسببات وتصنيفها يُشير إلى أنها ليست عصية على الحل، وإنما تحتاج إلى تدخلات معمقة وسريعة مع الإستنارة بتجارب الدول المماثلة والاسترشاد بالحلول العملية وموائمتها على البيئة اليمنية؛ حتى لا يعتاد اليمنيين على ما يجري حولهم ويتفاعلوا معه كأنه من المألوف، فلا شيء طبيعي مما يحصل في المجتمعات المتضررة جراء الحرب.

ومن أجل ذلك فإن هذه الورقة توصي في نهايتها بمجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن آخذها بعين الاعتبار بما يضمن فعّالية التدخلات التي يستلزم تواجدها وتفعيلها على المدى القصير للحد من تنامي هذه الظاهرة بين أوساط المجتمع.

إجراء مسح شامل وتقييم:

ضرورة إجراء مسح وطني شامل حول تعاطي المخدرات وتقييم الامكانيات المتوفرة حاليا بهدف توفير معلومات جديدة يتم مقارنتها مع المعلومات المتوفرة حاليا حول هذه الظاهرة بهدف تصميم برامج تدخل فعّالة يتم العمل بها وفق خطط استراتيجية على المدى الطويل.

إنشاء مركز لإعادة تأهيل المدمنين:

لا يوجد حتى مركز وطني متخصص بعلاج الإدمان وإعادة تأهيل مرضى الإدمان في اليمن، وإنما يتم علاجهم داخل العيادات النفسية ضمن المستشفيات أو عبر ادخالهم السجون، وبالتالي هناك ضرورة لإنشاء مراكز متخصصة لإعادة تأهيل المدمنين مع القيام بنفس الوقت بتشجيع برامج التعليم الطبي المستمر للمتخصصين في مجال الطب النفسي للإدمان بما في ذلك الأطباء والممرضين والمعالجين النفسيين وكذلك الأخصائيين الاجتماعيين.

تفعيل الأداء الرسمي بما يضمن جودة الدور الرقابي:

نظرا لتعاظم تعاطي العقاقير الطبية من قبل المدمنين فإن هذه الورقة توصي بشده بضرورة التنسيق بين الهيئة العليا للأدوية في كلا من صنعاء وعدن بما ينظم عملية استيراد أدوية الافيونات الطبيعية للألم (الادوية المخدرة) التي تحوي على نسبة من المخدر وضمان استخدامها في الأغراض الطبية. كما

أنه من الضروري وجود تنسيق بين المنافذ الجمركية بين سلطتي صنعاء وعدن بما يوحد الجهود في تعقب عمليات تهريب المخدرات ، مما سيتيح مراقبة مركبات النقل المشتبه بنقلها لتلك المواد والتي تستغل انعدام حالة الاستقرار التي أدت إلى تقويض الجهود المبذولة لإنفاذ القانون على مدار الفترة السابقة بما يتعلق بمكافحة المخدرات. ونظرا لإن اليمن تعيش في وضع نزاع فإن هذا أدى إلى زيادة الطلب على لوازم الحالات الطارئة بما يشمل المواد الخاضعة للمراقبة الدولية المستخدمة في الأغراض الطبية، غير أن إيصال هذه المواد مرهون بإمكانية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية في وقتها المحدد، ما يتطلب المرونة في القوانين والإجراءات على اعتبار أن اليمن تعيش في وضع إستثنائي.

وفي ذات السياق من المهم جداً أن تقوم الجهات الرقابية بدورها فيما يتعلق بمراقبة عملية صرف العقاقير المخدرة، وهذا سيتطلب إعادة النظر في الصيدليات التي تزاول أعمالها دون تراخيص رسمية من خلال القيام بحملات تفتيش لتلك الصيدليات، وأيضاً في الأشخاص الذين يزاولون مهنة الصيدلة دون حصولهم على شهادة مزاولة المهنة من قبل المجلس الطبي الأعلى. حيث يمكن للتكنولوجيا أن تسهم في إيجاد حلول مبتكرة في تفعيل تلك الرقابة بما يوفر الوقت والجهد أيضاً عبر إنشاء شبكة معلوماتية في الهيئة العليا للأدوية وإدارة مكافحة المخدرات تكون مرتبطة بالصيدليات التي سوف تقوم بإدخال قوائم الأصناف التي قامت ببيعها بناء على روشتة طبية، وهذا يضمن تتبع مسارات الأدوية المخدرة لدى الجهات الرقابية وأيضا ضمان استخدامها في المجالات الطبية.

إعادة النظر في وضع السجون التي تحوي متعاطي المخدرات والحبوب المخدرة:

فيما يتعلق بالسجون فينبغي الاعتماد على البدائل عند سجن المتعاطين الغير عنيفين عملا بمبدأ "تجميل العقوبات" عند معاقبتهم، بما يضمن معالجتهم من حالة الإدمان الذي قادتهم إليه أوضاع النزاع في البلد، ما سيتطلب تأهيل وضعية السجون الحالية لتصبح قادرة على العمل بالسياسة الجديدة المقترحة، وهو ما يمكن أن يساهم فيه قطاع المانح الدولي عبر منظمة الصحة العالمية أو غيرها ، والذي يمكن أن يستفيد من التوصيات الواردة في تقرير "السجون في اليمن" الذي نفذه معهد السلام بدعم من مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين التابع للأمم المتحدة. كما أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مسألة عزل المدمنين عن الاختلاط بمن تم سجنهم نتيجة تجارة المخدرات حتى لا يؤثروا على سلوكهم بعد إنتهاء فترة العقوبة.

ضمان إشراك منظمات المجتمع المدني للعمل في مجال مكافحة المخدرات :

وكأن الحرب لم تكتفي فجحيم الإدمان أصبح يلاحق يمنيين تبدأ أعمارهم من ١٢ سنة أي في سن التعليم ، ويساعد في ذلك تحول الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى أدوات هامة لتسويق تلك المنتجات والمؤثرات العقلية، إضافة إلى دور الاقران الذي يلعب دوراً أعظم من الانترنت في تحويل البالغين إلى متشددين ومتعاطين للمخدرات بحسب دراسة إستقصائية خَلُص إليها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في يوليو من العام ٢٠١٧ .[٣٠] هذا الأمر يستلزم على منظمات المجتمع المدني العمل على:

١. تفعيل دور الرقابة الاسرية والمدرسية على الأبناء بشكل كبير من خلال تخفيف الضغوط النفسية عنهم والذي يتطلب تقليل نسبة العنف المنزلي الذي لايقل عن معدلات العنف مع معدلات العنف المدرسي الذي شهد أرتفاع غير مسبوق في المدارس اليمنية (الحكومية / الخاصة). ومن أجل ذلك ينبغي العمل عبر منظمات المجتمع المدني على إكساب الأفراد (الطلاب، أولياء الأمور، الاخصائيين الاجتماعيين) في المدارس الاتجاهات والمعارف والمهارات اللازمة لتنمية المهارات الحياتية لدى الفرد للوقاية من مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك التعريف بمهارات الرفض لتداول تلك المواد وأهميتها في الوقاية ورفع مستوى الوعي.

٢. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة للشباب في الجامعات مكرسة لمكافحة المخدرات وتثقيفهم بأخطار المخدرات والمؤثرات العقلية، وتزويدهم بالمهارات اللازمة عبر دورات تثقيف الأقران وأسس الوقاية من المخدرات في البيئات التعليمية .

٣. ينبغي القيام بعقد ورش عمل وجلسات تدريبية للأطباء في المستشفيات حول أسس الوقاية من المخدرات بما يضمن نقلها عن طريقهم إلى المرضى الذين يرتادون المستشفيات بهدف الحصول على الأدوية والعقاقير الطبية.

(٣٠) دليل مرجعي: وضع خطط العمل الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف، الأمم المتحدة – مكتب مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى. انظر:
https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/sites/www.un.org.counterterrorism.ctitf/files/UNOCT_PVE_Reference_Guide_Arabic.pdf

عن مؤسسة رنين! اليمن

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

رنين!اليمن مؤسسة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رسمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير سياسات أكثر استدامة، ويقبل الشباب كأحد الشركاء الأساسيين في تطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

عن مشروع قادة للتنمية

مشروع إشراك المجتمع المدني في بناء السلام " قادة للتنمية" ينفذ من قبل مؤسسة "رنين! اليمن" بالشراكة مع مجموعة القانون الدولي.

والسياسات العامة (PILPG) حيث عمل المشروع على تقديم الدعم للمجتمع المدني في اليمن وخاصة فئة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة – وهي الأصوات التي لم تحظَ بتمثيل عادل في مختلف مراحل اليمن المعاصر.

قـــادة للتنميـــة Leaders FOR DEVELOPMENT

هدف المشروع من خلال عقد ورش العمل والتشبيك وتبادل الخبرات إلى تمكين منظمات المجتمع المدني والقيادات المدنية من الدفاع عن رؤاهم وقضاياهم بشكل أكثر فاعلية للدفع بعملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار للبلد. كما هدف المشروع إلى تأسيس شبكة شبابية فاعلة تهتم بقضايا مجتمعاتها المحلية وتعمل على معالجتها بالتنسيق مع السلطات المحلية.

www.resonateyemen.net